



الدورة الثالثة عشرة

كينغستون، جامايكا

20-9 تموز/يوليه 2007

تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية

1 - خلال الدورة الثالثة عشرة للسلطة، اجتمعت اللجنة القانونية والتقنية في الفترة من 2 إلى 10 تموز/يوليه 2007. وحضر الجلسات أعضاء اللجنة الـ 20 التالية أسماؤهم: فريدا أرماس فيرتر، جان - ماري أوزنده، لاليتا ديفيس - ماتيس، والتر دي سالايثاو، بايدي ديين، ميغيل دوس سانتوس ألبرتو شيسانو، إيلفا إسكوبار، سيرغي فيودوروف، كينيدي هاموتينيا، سيد حسين، يوشياكي إيغاراشي، آصف إنعام، وونغ - سيو كيم، إيوسيبو لوبيرا كاباييرو، أندري بريبتشين، محمود سامي، سوداكار مارتانودو، ساندور مولسو، آدم توغيو، هونغتاو جانغ. وأعرب كل من ديفيد بيليت، ومايكل فيديكه - هومباخ، وإيلينا شيسو، وإيزيكي ماتايثوفا عن عدم استطاعتهم حضور الجلسات.

2 - وفي 3 تموز/يوليه، انتخبت اللجنة محمود سامي رئيساً للجنة. كما انتخبت ساندور مولسو نائباً للرئيس.

3 - ونظرت اللجنة في البنود التالية المدرجة في جدول أعمالها (ISBA/13/LTC/3):

(أ) التقارير السنوية المقدمة من المتعاقدين عملاً بنظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة ("النظام")؛

(ب) تقرير الأمين العام عن الاستعراض الدوري لتنفيذ خطط عمل

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية.

الاستكشاف؛

(ج) التقرير المرحلي عن النموذج الجيولوجي المتعلق برواسب العقيدات المتعددة المعادن في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون؛

(د) مشروع نظام التنقيب عن القشور المنغنيزية - الحديدية الغنية بالكوبالت واستكشافها في المنطقة.

أولا - التقارير السنوية للمتعاقدین

4 - أجرت اللجنة تقييما للتقارير السنوية للمتعاقدین الثمان لعام 2006 المقدمة عملا بأحكام النظام. ولهذا الغرض، قسمت اللجنة نفسها إلى ثلاثة أفرقة عاملة غير رسمية. ونظرت الأفرقة العاملة في التقارير السنوية وأعدت مشروع تقييم لتتظر فيه اللجنة بكاملها. وقد استعانت اللجنة في أعمالها بتقييم أولي أعدته الأمانة العامة (ISBA/13/LTC/CRP.2).

5 - ولاحظت اللجنة أن التقارير السنوية كان يتعين تقديمها بحلول 31 آذار/مارس 2007. وحتى 30 حزيران/يونيه 2007، تم استلام التقارير السنوية من جميع الجهات المتعاقدة الثمان، وهي: شركة "ديب أوشن ريسورسز ديفيلوبمنت ليمتد"، ومؤسسة "يوزمورجيوولوجيا"، وحكومة جمهورية كوريا، والرابطة الصينية لبحوث وتنمية الموارد المعدنية للمحيطات، ومنظمة "إنترأوشنميتال" المشتركة، وحكومة الهند، والمعهد الفرنسي لبحوث استكشاف البحار، وللمرة الأولى، المؤسسة الاتحادية للعلوم الجيولوجية والمواد الخام بالنيابة عن حكومة ألمانيا.

6 - وأكدت اللجنة أهمية إعداد التقارير السنوية حسب الشكل الموصى به في عام 2002 (ISBA/8/LTC/2، المرفق). وأشارت إلى ضرورة تقديم التقارير السنوية بحلول نهاية آذار/مارس من كل سنة. وعلاوة على ذلك، من الصعب أحيانا الاستدلال من التقارير على العمل الذي أنجز فعليا خلال السنة المشمولة بالتقرير. ومن ثم، فإنه ينبغي أن توضح التقارير بصورة جلية العمل المنجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما ينبغي أن تشير التقارير بشكل مقتضب إلى العمل المقترح تنفيذه في السنة المقبلة.

7 - وأوصت اللجنة بأن تكون الوحدات المستخدمة في التقارير السنوية هي الوحدات المذكورة في الأنظمة الدولية.

- 8 - وتركز غالبية التقارير على العمل المنجز، والأساليب، والنتائج. وكانت اللجنة قد طلبت في عدة مناسبات تقديم البيانات الأولية الفعلية متى أمكن ذلك إلا أن غالبية الجهات المتعاقدة لا تزال لا توفر تلك البيانات.
- 9 - وأشارت اللجنة إلى ضرورة جمع بيانات الأرصاد الجوية المعيارية في جميع الرحلات إلى مناطق العقود.
- 10 - وينبغي للجهات المتعاقدة أن توضح بجلاء ما إذا كانت هناك تغييرات في برامج الأنشطة خلافا لما اتفق عليه في العقد.
- 11 - ولاحظت اللجنة وجود تباينات كبيرة جدا في المبالغ المعلن عنها التي تنفقها كل جهة متعاقدة على الاستكشاف. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق ببعض الجهات المتعاقدة، فإن النفقات المبلغ عنها تجاوزت بقدر كبير المبلغ المقترح في برامج الأنشطة الأصلية. وأوصت اللجنة بأن يتخذ الأمين العام خطوات لاستيضاح فرادى الجهات المتعاقدة عما إذا كانت هناك ضرورة لتعديل برنامج الأنشطة لمراعاة ارتفاع مستوى النفقات عما هو متوخى أصلا. وشددت اللجنة أيضا على ضرورة تفصيل بنود النفقات على النحو الصحيح والإشارة فقط إلى التكاليف الفعلية والمباشرة للاستكشاف كما هو مقرر في القسم 10-2 (ج) من المرفق 4 للنظام.
- 12 - ويرد التقييم الذي أعدته اللجنة في الوثيقة ISBA/13/LTC/4.

ثانيا - تقرير الأمين العام عن الاستعراض الدوري لتنفيذ خطط عمل الاستكشاف

- 13 - زود الأمين العام اللجنة بتقرير عن مشاوراته مع الجهات المتعاقدة فيما يتصل بالاستعراض الدوري لتنفيذ خطط عملها للاستكشاف. ولوحظ أن الاستعراض الدوري لخطط العمل على فترات 5 سنوات هو أحد شروط النظام. وفي إطار الاستعراض، توضح الجهة المتعاقدة برنامج أنشطتها للسنوات الخمس التالية، وتجري التعديلات حسب الضرورة على برنامج أنشطتها السابق. ومطلوب من الأمين العام تقديم تقرير عن الاستعراض إلى اللجنة القانونية والتقنية والمجلس.
- 14 - وأبلغ الأمين العام اللجنة بأن كلا من الجهات المتعاقدة قدمت موجزا عن العمل الذي أنجزته خلال خمس سنوات في مجالات استكشاف كل منها

والنتائج التي تم الحصول عليها، فضلا عن استعراض للنفقات المتكبدة خلال برنامج الخمس سنوات. كذلك قدمت كل جهة من الجهات المتعاقدة برنامج للأنشطة لفترة السنوات الخمس المقبلة وقد أتيحت هذه البرامج للجنة. ورغم أن جميع الجهات المتعاقدة التزمت ببرنامج العمل حسبما أشير أصلا، فقد انصب تركيز عملها على الأعمال التحضيرية وتقييم البيانات التي تم جمعها بالفعل خلال المرحلة التجريبية. ولم يتوفر إلا قدر ضئيل من الأدلة على أن أيًا من الجهات المتعاقدة أحرزت تقدما كبيرا في تطوير تكنولوجيا التعدين والتجهيز.

15 - ولاحظت اللجنة وجود تباينات كبيرة جدا في المبالغ التي تنفقها كل جهة متعاقدة على الاستكشاف. ففي بعض الحالات، كانت النفقات المبلغ عنها تتجاوز كثيرا النفقات المقترحة في برنامج الأنشطة الأصلي. وطلبت اللجنة إلى الأمين العام اتخاذ خطوات لاستجلاء أي تباينات مع فرادى الجهات المتعاقدة.

16 - وفيما يتعلق ببرنامج الأنشطة لفترة السنوات الخمس الثانية، لاحظت اللجنة أن جميع الجهات المتعاقدة تعتزم مواصلة العمل بالوتيرة نفسها. وليست هناك تغييرات كبيرة في أنواع الأنشطة المقترحة. ولا يزال التركيز منصبا على تحليل البيانات المتوفرة وجمع البيانات البيئية المعيارية حسب الفرص المتاحة عن طريق رحلات البحوث العلمية. ولا يبدو أن أيًا من الجهات المتعاقدة بصدد بلوغ مرحلة تحديد موقع من مواقع الجيل الأول للتعدين.

17 - وأبلغ الأمين العام اللجنة بأنه سيكتب في الوقت المناسب لكل جهة متعاقدة حتى يتسنى إدماج برنامج الأنشطة المنقح على النحو الواجب في عقد الاستكشاف، وفقا لأحكام النظام.

18 - وأوصت اللجنة بأنه ينبغي للأمين العام، حسب الاقتضاء، أن يلتمس المزيد من التوضيح من الجهات المتعاقدة عن امثال برامج الأنشطة لخطط العمل الأصلية للاستكشاف.

ثالثا - التقرير المرحلي عن النموذج الجيولوجي المتعلق برواسب العقيدات المتعلقة المتعددة المعادن في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون

19 - في 4 تموز/يوليه 2007، قدم الخبير الاستشاري تشارلز مورغان تقريرا مرحليا عن العمل المتعلق بالنموذج الجيولوجي المتعلق برواسب العقيدات المتعددة المعادن في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون (ISBA/13/LTC/CRP.1). وقد تناول تقريره التنبؤات الأولية لعيار العقيدات ووفرتها في كامل منطقة الصدع باستخدام لوغاريتمات النموذج المتاحة حاليا، ومجموعات بيانات العقيدات ومجموعات البيانات المتاحة عن الكلوروفيل، وعمق موازنة الكربونات والمسافة الممتدة من مرتفعات شرقي المحيط الهادئ كمؤشرات لعيار العقيدات ووفرتها.

20 - وتم إبلاغ اللجنة بأن مشروع إنشاء نموذج جيولوجي قد دخل في مرحلته النهائية. وتم توضيح أن النموذج الجيولوجي يعتبر عملية مستمرة. وسيكون موضوعا لاستعراض النظراء بحلول أيلول/سبتمبر 2007، وسوف يُستكمل كلما توفر مزيد من البيانات، وسيكون للبيانات القاعية الراهنة وتوفر المزيد من بيانات الرواسب قيمة هامة للنموذج. وسيقدم مشروع نهائي للنموذج، يبين الاقتراحات المنبثقة من استعراضات النظراء والاستعراضات الداخلية، بحلول نهاية عام 2007. وستقدم النواتج النهائية للمشروع، بما في ذلك دليل المنقبين ونموذج جيولوجي، في حلقة عمل دولية ستعقد قبل الدورة الرابعة عشرة للسلطة في عام 2008.

رابعا - مشروع نظام التنقيب عن قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت واستكشافها في المنطقة

21 - شرعت اللجنة في دراسة مشروع نظام التنقيب عن القشور المنغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت واستكشافها في المنطقة (ISBA/13/LTC/WP.1)، ولاحظت أن المجلس قد طلب إليها أن تقوم باستعراض المشروع في ضوء المناقشات التي عقدها المجلس في عامي 2005 و 2006، ولا سيما المقرر الذي اتخذه المجلس في عام 2006 بفصل مشروع النظام الذي يتناول القشور المنغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت عن النظام الذي يتناول

الكبريتيدات المتعددة الفلزات. وقد أُتيح للجنة لدى نظرها في المشروع مذكرة من الأمانة العامة تبين المعلومات الأساسية عن مشروع النظام (ISBA/13/LTC/1)، بالإضافة إلى ورقات المعلومات التقنية التي أعدتها الأمانة العامة في عام 2006 (ISBA/12/C/2 و ISBA/12/C/3) والتقارير والورقات التي أعدتها حلقة العمل المنبثقة عن السلطة عام 2006 حول الاعتبارات التقنية والاقتصادية المتعلقة بالتنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت.

22 - وقد ركزت اللجنة نظرها في مشروع النظام على مسألتين حساستين وهما: حجم المنطقة التي ستُخصص للاستكشاف ونظام الرسوم التصاعديّة. وأشار إلى أن المسألة المركزية فيما يتعلق بمشروع النظام هي نظام توزيع مناطق الاستكشاف على المتعاقدين المحتملين مع السلطة. ويتوقف إنشاء نظام للتوزيع على معرفة كافية بطبيعة الموارد. فبالنسبة للقشور الغنية بالكوبالت، لا تزال حالة المعرفة متواضعة. وعلى سبيل المثال، استندت الدراسة التقنية التي أعدتها الأمانة العامة في عام 2006 إلى معرفة تفصيلية لعدد من المرتفعات البحرية لا يتجاوز 34 فقط. واعتبر بعض أعضاء اللجنة أن الافتراضات الواردة في تلك الدراسة المتعلقة بسماكة القشور وعتبار الفلزات وقابلية الاسترداد كانت مفرطة في التفاؤل. ولاحظ آخرون أن المعلومات الواردة في الدراسة هي أفضل دليل متاح حالياً للسلطة.

23 - وتم تأكيد أنه ينبغي للجنة أن تواصل العمل على وضع النظام بحذر وبطريقة منطقية، وإيلاء الاعتبار الواجب للنهج الوقائي. وقد يؤدي اتخاذ قرارات في هذه المرحلة إلى نتيجة مفادها أن يقوم واحد أو اثنان من المتعاقدين المحتملين باحتكار العملية أو قد يؤدي في أحوال أخرى إلى إعاقة تنمية موارد المنطقة في المستقبل. وأشار إلى أن أي مشروع للتنقيب والاستكشاف يجب أن يخضع لاستعراض بعد فترة أولية. كما كانت هناك حاجة لكفالة تلقي السلطة ببيانات ومعلومات كافية لتمكينها من اتخاذ قرارات مستنيرة على نحو مناسب بالاستناد إلى المشورة العلمية، ولا سيما فيما يتعلق بحماية وحفظ البيئة البحرية.

24 - كما تناولت اللجنة مسألة اختيار مقدم الطلب المساهمة في قطاع محجوز أو تقديم حصة في رأس المال في ترتيب لتشكيل مشروع مشترك. وتم

الإعراب عن بعض الشواغل إزاء استحالة قيام اللجنة بمناقشة خيار مقدم الطلب. ولاحظ آخرون أنه من غير الواقعي أن يُشترط على المقاولين في المستقبل إجراء دراسات باهظة التكاليف لتقديم بيانات تمكّن من المساهمة في قطاع محجوز إذا كان مقدم الطلب يفضل تقديم حصة في رأس المال في ترتيب لتشكيل مشروع مشترك. وعلاوة على ذلك، لن تتوفر للسلطة الوسائل اللازمة لتقييم تلك البيانات. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لنظام الاختيار على النحو المنصوص عليه في مشروع المادة 16. إلا أنه تم الإعراب عن ضرورة إضافة شرط يتعلق بالقبول. كما اعتبر بعض أعضاء اللجنة أن هناك حاجة لاستعراض نظام الرسوم. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أن رسم تقديم الطلب قد حُدد بمبلغ 250 000 دولار في عام 1982، وأن هناك حاجة حالياً لإعادة النظر في هذا المبلغ. وبالإضافة إلى ذلك، كان من رأي بعض أعضاء اللجنة أن من الضروري النظر في وضع نظام تدريجي للرسوم من أجل تقديم حافز للمقاولين للقيام بأعمال الاستكشاف.

25 - وكان من رأي اللجنة أن المعلومات الأساسية المتاحة ليست مستكملة، ولا تكفي لتقديم توصية إلى المجلس بشأن أي نظام لتوزيع المناطق لأغراض التنقيب والاستكشاف. ومن ثم، فقد اقترحت اللجنة أن تقوم الأمانة العامة بإعداد تقييم اقتصادي أكثر تحديدا لكي تنظر فيه. وينبغي أن يراعي التقييم أن المنطقة لا تمثل رأس مال طبيعي يعود للبشرية جمعاء فحسب، بل إن لمواردها مهامها إيكولوجية وتقدم خدمات تتعلق بالنظام الإيكولوجي لها قيمة اقتصادية. وسوف يؤدي افتقاد هذه الخدمات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية إلى تكلفة بيئية باهظة. ولذلك، فإنه ينبغي أن تُراعى هذه التكلفة لدى تقديم مشورة أكثر تفصيلاً بشأن إنشاء سوق لحقوق الاستكشاف الخالصة.

خامسا - مسائل أخرى

26 - طلبت اللجنة، من أجل ممارسة وظائفها بصورة تتسم بالكفاءة، أن تعقد اجتماعا بين الدورات لمدة أسبوع واحد من أجل التحضير لاجتماعاتها أثناء الدورة السنوية. وسيكون هذا الاجتماع فعالا من حيث التكلفة لأن اجتماعات اللجنة أثناء الدورة السنوية ستستغرق أسبوعا واحدا فقط بدلا من أسبوعين.

27 - وكان من رأي اللجنة أن بإمكانها أن تساهم على نحو أكثر فعالية في إسداء المشورة للسلطة بشأن اختيار الخبراء الاستشاريين.
